إقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات و السياسات التنموية

د. هدى عبد الحميد على*

مستخلص

لقد اظهرت الأدبيات الأقتصادية أن هناك توافق متزايد في الآراء بأن التنمية عملية متعددة الأبعاد والتي تنطوي على تفاعلات متداخلة بين أهدافها المختلفة ، و يتطلب هذا الأمر تصميما منهجيا للسياسات و الأستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف (Todaro :1998, P.11). أن قضايا التنمية معقدة ومتعددة الأوجه، فلا يوجد مسار واحد للتنمية الاقتصادية التي يمكن لجميع البلدان أن تسلكه على المدى الطويل، وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغييرات في السياسات و الأستراتيجيات لتتواكب مع الأحداث و الأتجاهات الجديده و المتطورة .ان تصميم السياسات يحتاج ايضا الى أن يأخذ في الاعتبار العوامل، و الأعتبارات الاجتماعية , والثقافية, والسياسية, و المؤسسية، و التى تتغير بإستمرار على مر الزمن في بلد ما(Dang, and Pheng: 2015,P.22) .

و لقد تشابهت المشاكل الأقتصادية و الأجتماعية فى بعض الدول العربية مما أدى الى اندلاع الثورات العربية منذ يناير 2011 مثل ما حدث فى تونس، و سوريا ، و ليبيا، واليمن. و لقد أسفرت هذه الثورات الى مزيدا من المخاطر ، و عدم الأستقرار السياسى، و نشوب الحروب الأهلية ،وتزايد الهجمات الأرهابية على الحدود والتى أصبحت تشكل خطرا حقيقيا يهدد التنمية ليس فقط فى مصر بل فى المنطقة بأكملها و يهدد هويتها العربية. و بجانب ذلك فأءن الأزمات العالمية مثل أزمة الطاقة، و الأزمة الأقتصادية العالمية التى حدثت فى امريكا فى 2008، و أزمة أرتفاع أسعار الغذاء العالمية التى ظهرت بشدة فى 2006 و تفاقمت فى 2008، و ما بعدها ، و أزمة المياه العالمية، و ازمة اسواق المال حديثا تشكل تهديدا و تحديا قويا للتنمية ليس فقط للأقتصاد المصرى بل لجميع أقتصاديات الدول النامية.

و لذا فإن هذا المقال سوف يعرض فى الجزء التالى: نظره تطورية للجانب التنظيرى لأقتصاد التنمية, ثم تنتقل الورقة من النظريات الى الأستراتجيات و السياسات التنموية فتعرض ثالثا: رؤية تطورية لأهداف التنمية من النمو الأقتصادى الى النمو الشامل و التى أدت الى تطويرا هائلا

* أستاذ الاقتصاد ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ،مصر.

E. mail: hoda_hawary@yahoo.com

للأستراتيجيات و السياسات المتبعة فى بعض الدول المتقدمة و الدول النامية. و يعرض الجزء الرابع ، الأتجاهات الحديثة و المستقبلية لسياسات و استراتيجيات التنمية المتبعة فى بعض الدول النامية. اما الجزء الخامس، فيعرض رؤية تطورية للأستراتيجيات و السياسات التنموية لمصر للخروج من الأزمة الراهنة و التحدى الذى يواجه فى ضوء الأزمات الأقتصادية، والسياسية المحلية، والأقليمية ، و العالمية الراهنة .

كلمات مفتاحية : اقتصاد التنمية- التنمية المستدامة- نظريات التنمية- اهداف التنمية- اهداف التنمية المستدامه

مقدمـــة

لقد اظهرت الأدبيات الأقتصادية أن هناك توافق متزايد في الآراء بأن التنمية عملية متعددة الأبعاد والتي تنتطوي على تفاعلات متداخلة بين أهدافها المختلفة ، و يتتطلب هذا الأمر تصميما منهجيا للسياسات و الأستراتيجيات لتحقيق هذه الأهداف (Todaro :1998, P.11). أن قضايا التنمية معقدة ومتعددة الأوجه، فلا يوجد مسار واحد للتنمية الاقتصادية التي يمكن لجميع البلدان أن تسلكه على المدى الطويل، وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغييرات في السياسات و الأستراتيجيات لتتواكب مع الأحداث و الأتجاهات الجديده و المتطورة. ان تصميم السياسات يحتاج ايضا الى أن يأخذ في الاعتبار العوامل ،و الأعتبارات الاجتماعية ,والثقافية, والسياسية, و المؤسسية ، و التى تتغير بإستمرار على مر الزمن في بلد ما) (Dang, and Pheng: 2015,P.22.

و لقد تشابهت المشاكل الأقتصادية و الأجتماعية فى بعض الدول العربية مما أدى الى اندلاع الثورات العربية منذ يناير 2011 مثل ما حدث فى تونس، و سوريا ، و ليبيا، واليمن. و لقد أسفرت هذه الثورات الى مزيدا من المخاطر ، و عدم الأستقرار السياسى، و نشوب الحروب الأهلية ،وتزايد الهجمات الأرهابية على الحدود والتى أصبحت تشكل خطرا حقيقيا يهدد التنمية ليس فقط فى مصر بل فى المنطقة بأكملها و يهدد هويتها العربية. و بجانب ذلك فأءن الأزمات العالمية مثل أزمة الطاقة، و الأزمة الأقتصادية العالمية التى حدثت فى امريكا فى 2008 ، و أزمة أرتفاع أسعار الغذاء العالمية التى ظهرت بشدة فى 2006 و تفاقمت فى 2008، و ما بعدها ، و أزمة المياه العالمية، و ازمة اسواق المال حديثا تشكل تهديدا و تحديا قويا للتنمية ليس فقط للأقتصاد المصرى بل لجميع أقتصاديات الدول النامية.

و لذا فإن هذه المقال سوف يعرض فى الجزء التالى: نظره تطورية للجانب التنظيرى لأقتصاد التنمية, ثم تتنقل الورقة من النظريات الى الأستراتجيات و السياسات التنموية فتعرض ثالثا: رؤية تطورية لأهداف التنمية من النمو الأقتصادى الى النمو الشامل و التى أدت الى تطويرا هائلا للأستراتيجيات و السياسات المتبعة فى بعض الدول المتقدمة و الدول النامية. و يعرض الجزء الرابع ، الأتجاهات الحديثة و المستقبلية لسياسات و استراتيجيات التنمية المتبعة فى بعض الدول النامية . اما الجزءالخامس، فيعرض رؤية تطورية للأستراتيجيات و السياسات التنموية لمصر للخروج من الأزمة الراهنة و التحدى الذى يواجه فى ضوء الأزمات الأقتصادية، و السياسية المحلية ، و ألأقليمية ، و العالمية الراهنة .

1. نظرة تطورية للجانب التنظيرى لأقتصاد التنمية:

لقد ظهر تخصص التنمية الأقتصادية كأحد فروع علم الأقتصاد من الخمسنيات و هناك عدد كبير من الأقتصادين الذين كتبوا حول طبيعة المجتمع و الرخاء الأقتصادى و من أهمهم أدم سميث (1776) و الذى نادى بالرأسمالية،و كارل ماركس (1933) و الذى راى ان الأشتراكية هى النظام الأمثل لتحقيق التنمية، و ظهرت بعض نماذج التنمية و التى اوضحت أن التخلف له سبب واحد،ولكن التاريخ قد أثبت أن التركيز على عامل واحد وحده لا يمكن أن يضمن النجاح في عملية التنمية. إن تكوين رأس المال (كما اشار اليه نماذج مراحل النمو الخطية التى كانت السائده فى فترة الخمسينات وأوائل الستينيات) ضروريا و لكنه غير كافى للتنمية (Harrod–Domar model(1948,1947), Rostow(1960)، و نماذج التغيير الهيكلي(Lewis, 1954) و التى قامت بالترويج للصناعة و إهمال الزراعة فى فترة الستنيات و أوائل السبعنيات أيضا لم تجلب النتائج المتوقعة للتنمية.

و لقد ظهرت بعد ذلك نماذج التبعية الدولية و التى نادت إلى التوجه للداخل و ان عملية الأنتاج و التنمية يجب ان تديرها الدولة دون ان تكون تابعة للدول المتقدمة (Cohen, 1973; Dos Santos,1973). وعلى العكس من ذلك،فإن النظرية الكلاسيكية الحديثة تؤكد على ضرورة تحرير الأسواق و الأنفتاح على العالم مما يؤدى الى زيادة الإستثمارات المحلية و الأجنبية و زيادة التراكم الرأسمالى، و التى دعمت دور التوسع فى عمليات السوق الحرة والخصخصة والتصدير فى التنمية (see for example: Bauer(1984), Lall(1983),Johnson (1971), and Little(1982)), و على الرغم من أهمية العوامل

التى أدخلتها النظرية الكلاسكية الحديثة الا انها لم تأخذ فى الأعتبار الدور الذى يقوم به التطور التكنولوجى و اعتبرته عامل خارجى، و الأختلافات فى العوامل المؤسسية,و الثقافية,والتاريخية بين الدول النامية و التى أدت الى عدم تحقق التنمية فى بعض الدول النامية التى اتبعت نموذج التوجه للأقتصاد الحر (World Bank 2000), مما ادى الى ضرورة البحث عن نظريات جديده للنمو .

ثم ظهرت نظرية النمو الحديثة فى اواخر فترة الثمانينيات و اوائل التسعينيات و التى وضحت أن عملية التنمية ديناميكية و انه لايعتمد فقط على تراكم راس المال و العماله فقط , او على ما يعرف ببواقى سولو Solow Residual، و انما هى تعتمد على اطار نظريا لتحليل النمو من الداخل ، و ادخال العوامل الخارجية فى نماذج النمو و لذلك سميت بال Endogenous Models و التركيز على دور الوفرات الخارجية فى تحديد معدل العائد على استثمارات رأس المال مع الأبقاء على الدور الهام الذى تلعبه التكنولوجيا فى هذه النماذج see) for example: Romer (1986),Lucas (1988), Aghion and Howitt(1992))، و ظهور النماذج المعاصرة الأخرى مثل نظرية فشل التنسيق The Theory of Coordination Failure، و التى تعكس ضرورة التدخل الحكومى و مشاكل التوجه للأقتصاد الحر (Meier,2000).

و بالرغم من تعدد النظريات المفسرة للتنمية و العوامل المؤدية لها الا ان العديد من الأقتصادين اوضحوا حديثا ضرورة التكامل بين العديد من العوامل(مثل العوامل السياسية Minier (2001) ، و الثقافية، و الأجتماعية ، و العقائدية Treisman(2000) من اجل احداث و تحقيق تنمية ناجحة و لمواكبة و تحقيق أهداف التنمية المتغيرة و المتلاحقة و لذلك فاءن الجزء التالى يعرض التطورات و المستجدات فى أهداف التنمية و التى تؤثر فى تصميم و رسم السياسات و الأستراتيجيات اللازمة لتحقيقها.

2. تطور أهداف التنمية و أهم مستجداتها:

قبل السبعينيات من القرن الماضى كان هدف التنمية الأقتصادية هو قدرة الأقتصاد على تحقيق زياده سنوية و مستديمه فى الناتج القومى الاجمالى (Todaro and Smith 2009)، و لكن هذا المفهوم الضيق للتنمية الأقتصادية لا يعكس مستوى المعيشة و التحسن فى رفاهية المجتمع ، كما انه كذلك لا يعكس الفروق فى مستويات المعيشة بين السكان و عدم العدالة فى

توزيع الدخل (Basu 2000,P.64). و فى السبعينيات من القرن الماضى تم اعاده تعريف اهداف التنمية لتشمل إزالة أو تخفيض الفقر و عدم العدالة فى توزيع الدخول و البطاله (Seers 1979)، و فى بداية التسعينات تغير موقف البنك الدولى من مسانده النمو الأقتصادى الكمى كهدف للتنمية الأقتصادية خلال الثمانينات عندما أعلن فى تقريره عن التنمية فى العالم عام 1991 أن التحدى امام التنمية هو تحسين نوعية الحياه و التى تتطلب ليس فقط دخولا عالية بل ايضا تعليما جيدا, و مستويات عالية من الصحة و التغذية, و فقر أقل , و بيئة نظيفة, و عدالة فى الفرص،و حرية أكثر للافراد, و حياه ثقافية غنية (World Bank 's Development Report (1991,P.4)، و منذ ذلك التاريخ فقد ظهرت مؤشرات جديده للتعبير عن التنمية الأقتصادية مثل مؤشر التنمية البشرية فى 1990 و الذى اصدره برنامج التنمية للامم المتحده فى محاولة لتقديم مقياس متكامل لمتوسط العمر المتوقع ، و التعليم، والدخل (Elkan 1995).

بدأ الأقتصاديون بعد ذلك ملاحظة تأثير عملية التنمية على البيئة ، و ان الدول فى محاولتها لزياده معدلات النمو تقوم بإستغلال مواردها الأقتصادية بطريقة سريعة و كبيرة مما قد يؤدى الى استنذافها, و منذ ذلك الوقت ظهر الأهتمام بموضوع البيئة و علاقتها بالتنمية، و من هنا ظهر هدف تحقيق التنمية المستدامة و التى تشمل تحقيق اقصى منافع التنمية الأقتصادية و لكن مع الحفاظ على الخدمات و نوعية الموارد الطبيعية المستخدمة عبر الزمن و هو الموازنة بين أهداف النمو الأقتصادى مع الأعتبارات البيئية (Pearce and Turner 1990, p.24).

و فى محاوله لتقديم مفهومأ أعم و أشمل للتنمية المستدامه أوضح (World Commission on Environment and Development 1987, P.8) أن التنمية المستدامة هى محاولة تحقيق التقدم المرغوب لتحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون التأثير على الأجيال المقبلة، فالتنمية المستدامة تهدف الى تحسين نوعية الحياه بصورة متكاملة و شاملة و التى تشمل الرخاء الأقتصادى، والعدالة الأجتماعية، و الحماية البيئية (World Bank 2003).

فى سبتمبر 2000 اعتمدت الأمم المتحده ثمانية أهداف إنمائية و التى تشكل المشاكل الرئيسية للتنمية فى الدول الناميةو التى تشمل: القضاء على الفقر المدقع و الجوع، وتحقيق تعميم التعليم الأبتدائى،وتعزيز المساواة بين الجنسين،وتخفيض معدل وافيات الأطفال،و تحسين

الصحة فى ما بعد الولادة،ومكافحة فيروس المناعة البشرية، وكفاله الأستدامة البئية، واقامة شراكة عالمية بحلول عام 2015. , أهم ما وجه من انتقاد لأهداف الأنمائية ألالفية هو فشلها فى ادماج بعض الجوانب الهامة للتنمية مثل: تحسين الحقوق الأنسانية و التشريعية للفقراء , كما انها لم تكن طموحة بالقدر الكافى و لم تعطى أولويات لبعض الأهداف دون الأخرى (Todaro and Smith 2009).

و على الرغم من الجهود المبذولة من قبل كافة الدول لتحقيق هذه الأهداف الا ان تقرير 2015 للأهداف الأنمائية الألفية(Millennium Development Report 2015) أوضح أن أوجه عدم المساواة لاتزال مستمرة وأن التقدم المحرز كان متباينا، ففقراء العالم لايزالون فى غالبيتهم الساحقة يعيشون بشكل ممركز فى مناطق معينة من العالم. وفى عام 2011، كان 60% تقريبا من الذين يعانون من الفقر المدقع والبالغ عددهم بليون شخص يعيشون فى خمسة بلدان. ولا يزال عدد كبير من النساء يفقدن حياتهن أثناء الحمل أو من تعقيدات متصله بالولاده ،كما أن التفاوت مازال واضحا بين المناطق الريفية و المناطق الحضرية.

و أوضح التقرير أن تحقيق هذه الأهداف جماعيه تتطلب إرادة سياسية وجهدا طويل الأجل، و هناك مزيدا من الجهد المطلوب لدمج الأبعاد الأقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتسعى الخطة الناشئة للتنمية ما بعد عام 2015، بما فيها أهداف التنمية المستدامة الجديدة (Sustainable Development Goals (SDGs،و التى تم اعتمادها رسميا فى موتمر التنمية فى باريس 2015 الى الأستفاده من تلك الدروس والبناء على ما تحقق من نجاح ووضع جميع البلدان النامية سوية وبثبات على الطريق نحو عالم أكثر رخاء واستدامة وإنصافا .

و فى ضوء ما تم عرضه من التطورات التى حدثت فى النظريات المفسرة للتنمية و أهدافها سيقوم الجزء التالى بعرض تأثير هذه التطورات على الأستراتيجيات و السياسات التنموية المتبعه لتحقيق التنمية .

3. رؤية تطورية للأستراتيجيات و سياسات التنمية:

و يقصد من أستراتيجية التنمية المسار الذى يجب أن تسلكه جهود التنمية كى يتحقق هدف التنمية و الخروج من بوتقة التخلف مع تحديد الوسائل المناسبة لتحقيقها ، و مع تطور أهداف التنمية تطورت الأستراتيجيات و السياسات المتبعة من الدول .

1.3سياسة التجارة الدولية و التنمية:

تشير تجارب الدول المختلفة فى التنمية بعد الحصول على الأستقلال السياسى بعد الحرب العالمية الثانية فى الخمسينيات و الستينيات الى وجود استراتيجيتين للتنمية الأقتصادية من خلال التصنيع: الأولى هى استراتجية التوجه للداخل و التى تعتمد على التصنيع للإحلال الواردات ، و استراتيجية التوجه نحو الخارج و ذلك بتشجيع الصادرات. و قد زاد عدد الدول النامية فى ذلك الوقت باءتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات و ذلك لما راه العديد من السياسين و المخططين من القدرة على تحقيق العديد من أهداف التنمية مثل إيجاد فرص للإستثمارو فرص العمالة، و مواجهة العجز فى ميزان المدفوعات،و الأستفاده من التكنولوجيا المنقولة، و تنويع هيكل الناتج المحلى، و قد تتطلب هذا الأمر استخدام العديد من سياسات الحماية, ولقد استطاعت عدد قليل من الدول النامية بتحقيق التنمية بإستخدام هذه الأستراتيجية مثل الدول الحديثة العهد بالتصنيع كما انها استطاعت أن تحقق نجاحا باهرا فى استراتيجية تشجيع الصادرات (Todaro, 1998).

أما فى أغلب الدول المتخلفة لم ينتج عن إتباع هذه الأستراتيجية إنخفاض فى الواردات ، او تحسين العجز فى ميزان المدفوعات بل تفاقم العجز نيجة لتزايد و ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الرأسمالية و السلع الوسيطة و التكنولوجيا اللازمة للتصنيع، مما أدى الى اضطرار العديد من الدول فى فترة السبعينيات من القرن العشرين الى التحول الى استراتيجية تشجيع الصادرات الأولية و الصناعية جنبا الى جنب مع استراتيجية إحلال الواردات و بدا ذلك واضحا فى دول جنوب شرق اسيا و العديد من الدول النامية و زادت أهمية هذه الأستراتيجية فى فترة الثمانينيات *والتسعينيات*. و من أكثر العوامل التى اعاقت تنفيذ هذه الأستراتيجية هى نمو الحماية بالدول المتقدمة تجاه صادرات الدول النامية من المواد الأولية و من هنا تحول الأتجاه العالمى نحو تحرير التجارة العالمية فى ظل اتفاقية الجات فى الستنيات و التى شملت العديد من القيود على تدفقات التمويل و رؤوس الأموال , و مع التوسع فى حركة التجارة العالمية بالقدر الذى فاق الناتج العالمى و الناتج عن التزام الدول بإتفاقيات تحرير التجارة الدولية منذ نشأه الجات و تطوراتها لمنظمة التجارة العالمية و ما بعدها تزايد معه التفاوت و الفجوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية لصالح الدول المتقدمة و تزايد أعباء المديونية للدول النامية مما أسفر عنه مزيدا من الفقر و البطالة فى الدول النامية.

و مع ظهور الأهداف الأنمائية للألفية فى 2000و أهدف التنمية المستدامه الجديدة و التى تم اعتمادها رسميا فى موتمر التنمية فى سبتمبر 2015 بباريس، أثبتت الكثير من البحوث التجريبية أن هذا النوع من الاستثمار والتصديرلابد من توافقه مع النمو والتنمية المستدامة ، فا الأمر ليس مجرد زياده فى حجم التبادل التجاري و لكن ضرورة زياده الأنتاجية المعتمد على اقتصاديات الحجم و التكنولوجيا ، وتحسين ظروف العمل وتعزيز الاقتصاد و القدرة على التكيف مع الصدمات الخارجية (UN system task team on the post 2015 UN Development Agenda, 2013, P.5).

و لقد أعطى التوسع في شبكات الإنتاج الدولية دفعة قوية للتجارة حديثا، ولا سيما في السلع الوسيطة، لقد ربطت بعض اقتصاديات الدول النامية الأكثر نجاحا جهودها الإنمائية بهذه الشبكات، ولم تستطع الدول النامية الصغيرة الأندماج فى هذه الشبكات لتحقيق التنمية.

و الأمر الأكثر أهمية و الذى لابد من أخذه في جدول أعمال ما بعد 2015و الذى تم الأتفاق عليه فى موتمر التنمية بمدينة ريو دى جانيرو فى عام 2012 هو أن السياسة التجارية لا يمكن أن تكون قائمة بذاتها بل لابد من ضرورة ربطها بمجموعات مختلفة من السياسات المالية والنقدية وأسعار الصرف، جنبا إلى جنب مع السياسات الصناعية والتكنولوجيه لتحقيق هدف التنمية الشاملة و أهداف الأنمائية الألفية، و هذا يتطلب الكثير من الأستثمارات فى البنية التحتية و استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية الأمر الذى يشكل التحدى الأكبر الذى يواجه الدول النامية للنهوض باءقتصادياتها و ملاحقتها بالدول المتقدمة (UN system task team on the post 2015 UN Development Agenda, 2013, P.7).

2.3 سياسة استهداف الأبتكارات التكنولوجية و التنمية:

لقد ركزت نظريات النمو الحديثة على أهمية التكنولوجيا فى التنمية ، و هو ما انعكس على سياسات العديد من الدول المتقدمة حديثا (مثل أمريكا و اليابان) بتقديم المفهوم الحديث للنظام القومى للابتكارات و توضيح علاقته بالتنمية فى فترة الثمانينيات و التسعينيات National System Of Innovation NSI (Lundvall 1992; Nelson 1993) ، و الذى يركز على دور الدولة و المؤسسات فى العملية الآبتكارية و التنموية، و يقصد بالنظام القومى للابتكارات هو العلاقات المتداخلة بين الصناعة و المؤسسات التعليمية و البحثية, و الحكومة، و مؤسساتها و التى تؤدى الى انتاج المعرفة الجديده و استخدامها و انتشارها.

و منذ ذلك التاريخ و ظهرت أهمية العلاقات المتداخلة بين الصناعة و المؤسسات التعليمية و البحثية، و الدور الذى يقوم به التعليم بصفة عامة و التعليم الجامعى بصفة خاصة فى العملية التنموية و ذلك عن طريق تدريس احدث الأتجاهات التطبيقية و التكنولوجية فى مجال العلوم و الرياضيات و ادارة الأعمال و اكساب الطلاب بالخبرات و المهارات اللازمة لأنتاج الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية و التى تؤدى الى توفير فرص عمل و زياده الدخل. كما واكب ذلك ظهور ما يعرف بالعناقيد الصناعية (Porter 1990) , و الدور الذى تلعبه فى التنمية.

و مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة و الأهداف الأنمائية للألفية فى 2000 ، تزايدت المناقشات حول أفضل السبل لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة مع ضرورة ادراج إجراء دراسة شاملة لقضايا العلم والتكنولوجيا والابتكار Science , Technology, and Innovation (STI).التوجه إلى التكنولوجيات الجديدة والمناسبة تعزز التحسن المطرد في الظروف المعيشية، التي يمكن أن تكون المنقذة للحياة السكان الأكثر ضعفا، ودفع المكاسب الإنتاجية التي تضمن ارتفاع مستويات الدخل.

هناك نوعان من القضايا STI الأساسية التي تحتاج إلى معالجة في وقت واحد في جدول أعمال أعمال التنمية مرحلة ما بعد 2015: أولا: ان النموالمدفوع بالأبتكارات لم يعد من اختصاص الدول المتقدمة المرتفعة الدخل فقط ، بل حققت بعض البلدان النامية ارتفاع ملحوظا فى نموها الأقتصادى من خلال القدرة على إنشاء ونشر STI. ولكن، هذا لم يكن الحال بالنسبة لجميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. ثانيا: كثيرا ما اتبعت سياسة STIبشكل مستقل عن جدول أعمال التنمية الأوسع، الأمر الذى جعل من الضرورى أن تكون سياسة STI متكاملة مع أهداف السياسة العامة، وإعطاء التركيز بشكل خاص على العلاقة بين STI والثقافة والتعليم والتنمية (UN system task team on the post 2015 UN Development Agenda, 2013, P.2).

3.3 سياسة تشجيع الأستثمارات و الخصصة و التوجه للسوق الحر :

التحول الفكري والنموذجي فى فكر التنمية الأقتصادية من النظام الأشتراكى الى نظام الأقتصاد الحر كان له تأثيرا كبيرا على التنمية. هذا هو السبب الرئيسي لتوجه الدول المتقدمة اليبرالية لإتباع السياسات لتوسيع قوى السوق منذ الثمانينيات و التسعينيات، و الأتجاه

للخصصة، وتسهيل المنافسة المفتوحة، وتعزيز الإنتاج الضخم،وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتعظيم الاستهلاك(M. SHAMSUL HAQUE, 1999, P.199)، و لقد واكب ظهور هذه السياسة أهمية الدور الذى يلعبه القطاع المالى و المصرفى و تنميته فى التنمية الأقتصادية (Khan,M. and Senhadji,S. 2000). و لكن بالرغم من ايجابيات هذه السياسة و ما نتج عنها من نمو فى بعض الدول المتقدمة و النامية فإن الوقائع الاقتصادية قد أثبتت فشل اقتصادات حرية السوق و عجز الياته عن تحقيق أسعار عادلة و تخصيص عادل للموارد، كما انها ادت على المستوى العالمى الى استفحال ازمة الديون الخارجية و الاضطراب فى الاسواق المالية و النقدية، و اتساع دائرة الفقر و الفقراء فى العالم (منير الحمش،2005)، فضلا عن إن توسع هذه السياسات الليبرالية الجديدة من خلال تشجيع التصنيع قد يسبب التلوث البيئي، و مضاعفة انبعاث CO2 ومركبات الكربون الكلورية (تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري واستنفاد طبقة الأوزون)، الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية (استنزاف الموارد غير المتجددة)، و تزايد البطالة،و زيادة عدد من الفقراء المعدمين في المناطق الحضرية والريفية (إجبارهم على بناء المزيد من الأحياء الفقيرة ومسح أكثر للغابات)،و التى تهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومن هنا اصبح من الضرورى البحث على سياسات بديلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة و الأهداف التنمية الألفية و ظهور ما عرف بأستراتيجية الأقتصاد الأخضر.

4.3 أستراتيجية الأقتصاد الأخضر:

تركز التنمية الاقتصادية التقليدية على زيادة إنتاج السلع والخدمات و التوجه الى التصنيع و التصدير لرفع الدخل المحلي. أما فى الأقتصاد الأخضر يتم تكييف استراتيجيات التنمية الاقتصادية التقليدية لبناء الأعمال التجارية التي تعمل على تحسين النتائج البيئية .لقد أصبح مفهوم الاقتصاد الأخضر الركيزة الأساسية للمناقشات فى مجال السياسة العامة في السنوات الأخيرة. و خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة فى 2008 ، و أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة و العديد من وكالات الأمم المتحده أن الأزمة تمثل فرصة لتعزيزمبادرات الاقتصاد الأخضر كجزء من خطط التحفيز التي يتم وضعها لدعم الانتعاش، و المحافظة على البيئة، ويساهم أيضا في تخفيف وطأة الفقر (لمزيد من التفاصيل حول هذه السياسة ، وكيفيتها و أيجابيتها ، وسلبياتها يمكن اللجوء الى Division for Sustainable Development, UN-DESA United Nations Environment Programme UN Conference

.on Trade and Development ,report 2015)

و يتم ذلك بالتوجه الى ما يعرف بالأستثمارات الخضراء و الرجوع الى الطبيعة و الأهتمام بالزراعة و زياده المناطق الخضراء التى تعمل على تقليل التلوث البيئى و الإحتباس الحرارى، و الأستثمار فى عمليات صيد الأسماك ،او تنشيط السياحة ، وغيرها من الأستثمارات التى من شأنها ان توفر فرص عمل و خاصه للفقراء، و تقلل التلوث البيئى.

و بالرغم من ايجابيات هذه السياسة الجديده, الأ انها تنطوي أيضا على مخاطر وتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وينشأ الخوف من أن المفهوم الجديد يمكن ان يؤدى الى تعزيز الاتجاهات الحمائية، وتعزيز الشروط المرتبطة بالتعاون المالي الدولي، و ظهورقوى جديدة من شأنها أن تعزز مزيدا من عدم المساواة الدولية.

و يمكن تلخيص هذه التحديات فى وجود استهلاك وإنتاج مستديمين، بفضل مستهلكين ومنتجين مسئولين يعملون مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتهم،ووجود و تفعيل مجتمع المعرفة عبر نشر معلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية طيلة الحياة والحصول على الثقافة و دعما مزيدا للبحث والابتكار ما يكون شرطا للتنافسية وبالتالي دوام نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي، هذا بجانب العديد من التحديات الأخرى السياسية، و البيئية، و الدولية (لمعرفة المزيد عن هذه التحديات انظر: تقرير عن التنمية المستديمة اللأستراتيجية الوطنية 2011-2013).

4.رؤية تطورية للأستراتيجيات والسياسات التنموية لمصر والتحدى الذى يواجه فى ضوء الأزمات الأقتصادية،والسياسية المحلية، والأقليمية، والعالمية الراهنة

1.4 نظرة تطورية عن أوضاع التنمية فى مصر:

بعد ثورة 1952، لعبت الحكومة المصرية دورا فعالا في الاقتصاد بشكل متزايد من خلال تأميم الشركات الخاصة، و الاستثمار مباشرة في المشاريع الإنتاجية والخدمية ، والسيطرة واحتكار العديد من القطاعات الفرعية الاقتصادية.وبحلول أوائل عام 1970، كانت الدولة تسيطر على و تمتلك كل المشاريع الصغيرة والزراعة. و فى عام 1974 اتبعت مصر سياسة الأنفتاح الأقتصادى و كان هدفها تنشيط الاقتصاد مع تشجيع الاستثمارات الخاصة، و الأجنبية على وجه الخصوص. و لقد ادت هذه السياسة الى احداث بعض النمو،على الأقل جزئيا بسبب الشركات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، ولكنها مسجلة على انها قطاع خاص. واستمرت الهيمنة

الاقتصادية للقطاع العام، في 1990 وهو ما يمثل 37٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و 55٪ من الإنتاج الصناعي، و 80٪ من التجارة الدولية وأكثر من 90٪ من القطاع المالي، ومع الاحتكارات الاستراتيجية والتنظيم الحكومي و التشريعى لمعظم القطاعات (PRIVATIZATION COORDINATION SUPPORT UNIT,2000,P.3) .

في عام 1986 عان الأقتصاد المصرى من العديد من الآختلالات الخطيرة فى الاقتصاد الكلي و انخفاض ملحوظ فى النمو، مما نتج عن هذا عواقب مالية وإنتاجية خطيرة، وعجز في الميزانية و صل الى مايقرب من 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي وعجز كبير في ميزان المدفوعات، و تزايد معدلات البطاله. وكان متوسط العائد على رأس المال على الاستثمار العام في الاقتصاد المصرى قد انخفضت إلى 5.9٪ بحلول عام 1989، في الوقت الذي كان معدل التضخم حوالي 15٪. .وفي عام 1991، شرعت الحكومة في برنامج التوجه نحو السوق للأصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة، بدعم مالي كبير من المانحين الدوليين، مع التوسع فى الخصخصة باعتبارها سمة هامة. بدأ برنامج الخصخصة بشكل جدي مع مرور قانون 203 في يونيو1991، وخضعت 314 منشأه قطاع عام للخصخصة بدأ البرنامج ببطء في عام 1993، ولكن بعد ذلك تسارعت حتى عام 1999 (PRIVATIZATION COORDINATION SUPPORT UNIT,P.4).

وبالرغم من بعض الأيجابيات التى سفرت عن اتباع هذه السياسة من احداث بعض النمو فى الناتج القومى الأجمالى ، و تحسين العجز فى الميزانية العامة و ميزان المدفوعات , و جذب التكنولوجيا و اتساع الأسواق ، و تزايد المنافسة. الا ان اتباع هذه السياسة لم يواكبه احداث اية تنمية اجتماعية مثل الأهتمام بالتعليم أو بالصحة أو بالبنية التحتية أو الأهتمام بالزراعة لتوفير الأحتياجات الأنسانية، مما ادت هذه السياسة الى مزيدا من الفقر بسبب تزايد معدلات البطالة و اتباع نظام المعاش المبكر و طرد العمالة ، مما ادى ذلك كله الى تفاقم مشكلة الفقر (Mathhey Gray, 1998, P.91).

و خلال الفترة مابين 2004– 2010 كان النموالأقتصادى يرتفع بصورة ثابتة (½ في المئة سنويا في المتوسط) ولكن لم يتواكب مع هذا النمو توليد فرص عمل بما فيه الكفاية لاستيعاب الشباب وتزايد وضمان الشمولية. كان النومدفوعا بالاستهلاك في حين تخلف الاستثمار ، وساهم القطاع الخارجي سلبا فى عملية النمو الأقتصادى. النمو ظل مقيدا بعدم

كفاية رأس المال البشرى و النوعية الجيدة للعمالة المستخدمة مما اسفر عن ذلك مكاسب باهتة في الإنتاجية، وبلغ النمو فى إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج مجرد 0.8 في المئة سنويا. و مع تفاقم مشلة الفقر ، وكبت الحريات السياسية ، و عدم وجود عدالة فى توزيع الدخول و تزايد و تفاقم مشكلة البطالة قامت ثورة يناير فى 2011 ، و التى نتج عنها المزيد من المخاطر و عدم الأستقرار السياسى و الأقتصادى. و لقد إنخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.8 في المئة في عام 2011 ، و ارتفع بعد ذلك بنسبة لم تتجاوز2 في المئة سنويا فقط بسبب استمرارالاضطرابات السياسية، ونقص واسع النطاق للطاقة وانقطاع الكهرباء. كما ارتفع العجزفى الميزانية والديون الخارجية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض المحلية. كما أدت الإصلاحات التى قامت بها الحكومة بعد الثورة الى انخفاض الإيرادات، وارتفاع الأجور، والدعم، ومدفوعات الفائدة إلى تزايد و تفاقم عجز الميزانية حيث بلغ نحو 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2013/2012 (لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى IMF Country Report, Feb 2015, and AFDB report ,Feb 2014).

وفى مواجهة انخفاض تدفقات رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر ، واتساع العجز فى الحساب الجاري، قام البنك المركزي المصري بتزويد كميات كبيرة من العملات الأجنبية لتحقيق الاستقرار فى سعر الصرف. في حين أن هذا قد أثر على درجة الثقة، و انخفاض ملحوظ فى الاحتياطيات الدولية من 35 بليون دولار امريكى في نهاية عام 2010 إلى 14.5بليون دولار امريكى في يونيو 2013. وكانت الضغوط على سعر الصرف قوية بشكل خاص في ديسمبر 2012.وخلال النصف الأول من عام 2013، عندما تم دعم الأحتياطيات الدولية من خلال التمويل الرسمي من دول الخليج، حدث انخفاض فى سعر الصرف ، و انخفاض فى فاتورة الواردات. و تدهورت التنمية الاجتماعية، والتي كانت متخلفة بالفعل، كذلك ما بعد 2011، فلقد بلغت البطالة ذروتها 13.4 في المئة في 2014/2013، وفقا لأعلى المستويات التي وجدت بين الشباب والنساء، وارتفع الفقر إلى 26.3 في المئة في 2013/2012، مع 20 في المئة أخرى من عدد السكان المقدر لتكون قريبة من خط الفقر IMF Country Report, Feb 2015, and AFDB report ,Feb 2014).

و لقد تحسنت آفاق الاقتصاد المصري بشكل ملحوظ خلال العام الماضي فى 2014، حيث استقر الوضع الأمني واتخذت السلطات خطوات أولى حاسمة نحو الاستدامة المالية. و التحدى

الأن هو وضع مصر على طريق تحقيق معدلات نمو مرتفعة وخلق فرص العمل. وهذا سوف يتطلب تنفيذ المزيد من التدابير المالية مع مرور الوقت لضمان وعمل اصلاح مالى تدريجيا وباستمرار في المدى المتوسط.

2.4 قضايا السياسة المصريةعلى المدى القصير و التوجه نحول خطة تنموية شامله:

قضايا السياسة على المدى القصير.

ففى بداية السنة المالية 2015/2014، اتخذت الحكومة عدة تدابير جريئة، بما في ذلك زيادة معظم أسعار الطاقة (باستثناء Liquid Petroleum Gas LPG) بين 30 و 150 في المئة، وزيادة بعض معدلات الضرائب. وقد أعلنت السلطات اتخاذ مزيد من التدابير للحد من العجز المالي على المدى المتوسط، بما في ذلك القضاء على معظم الإعانات و الدعم على مدى السنوات الخمس المقبلة (باستثناء LPG). ومن المتوقع أن يرتفع التضخم في المدى القصير،والناتج عن تأثيرات الجولة الثانية من الزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة والضغوط الناجمة عن الطلب ، واستمرار العجز المالي . ومن المتوقع أن يظل العجز المالى كبيرا بسبب استمرار العجز في الحساب الجاري وتسديد الديون المجدولة، على الرغم من التحسن المتوقع في السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر (تقرير الصندوق عن الأقتصاد المصرى فى فبراير 2015).

تعديل الأجور: وضعت الحكومة مؤخرا سقف لأجور القطاع العام، إدراج المكافآت لضرائب الدخل وتوقف الإدراج التلقائي للمكافأت في الأجور الأساسية على مدى الخمس سنوات المقبلة، ووضع خطة جديده لنظام التقاعد والمعاشات و التعينات فى القطاع العام.

توجيه الإنفاق العام لقطاع الصحة و التعليم: من خلال إعادة ترتيب الأولويات، تتوقع السلطات أن توفر ما يقرب من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي من تقليل الدعم ، و تحويله للأستثمار فى قطاع الصحة والتعليم.

بجانب التدابيرو الأصلاحات المالية الأولية، فإن السلطات قد أعلنت عن خطط لمزيد من دعم الطاقة وإجراء الإصلاحات على ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى تنفيذ قانون الضرائب العقارية المعدل وقانون التعدين الجديد. ومن المتوقع أن توضع هذه الأصلاحات في إطار شفاف و التي من شأنها أن تؤدى الى دعم التنمية المستدامة. وعلى الجانب الخارجي،تهدف السياسة على المدى القصير الى الحفاظ على الاحتياطيات الدولية، و دعم القدرة التنافسية. ولا تزال

السلطات ملتزمة بتحرير سعر الصرف، وتنوي إزالة القيود المتبقية في سوق الصرف الأجنبي. ان حل مشكلة و سداد المتأخرات لشركات النفط العالمية و التصدي لعوائق الاستثمار الأجنبي المباشر تساعد على معالجة مشكله عدم التطابق بين استهلاك الطاقة والإنتاج (لمزيد من التفاصيل حول قضايا السياسة المصرية الحالية و المستقبلية يمكن الرجوع الى IMF) Country Report on Egypt 2015, and IMF report on Arab Countries in transition 2014).

رؤية مستقبلية للأصلاحات لتحقيق النمو الشامل لما بعد 2015. بجانب ما قد اتخذته الحكومة المصرية من العديد من التدابير و التى ستسهم في تعزيز النمو الأقتصادى و جعله أكثر شمولا ، بما في ذلك من خفض دعم الطاقة، و الأصلاحات الضريبية ، فإنها تخطط للأتى: (IMF Country Report on Egypt 2015, and IMF report on Arab Countries in transition 2014)

– إصلاح الإطار التنظيمي للشركات والاستثمار لتعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص:

وتقوم فى هذا الشأن بتعديل قانون المنافسة ، كما يتم إعداد تنقيحات كبيرة في قانون الاستثمار، والإفلاس، و اللوائح للشركات، كما كذلك تعديل تلك القوتنين المتعلقة بالحصول على الأرض، بهدف إزالة الأنظمة المرهقة و المعطلة للأستثمار و تهيئة المناخ المناسب لجميع الأعمال التجارية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتصدي للفساد.

- مبادرات جارية لتطوير و تعزيز القطاع المالي :

يتصف القطاع المالي فى مصر بالضعف، وانخفاض و صغر حجم القروض المصرفية و أسواق رأس المال. وتقوم السلطات حاليا بمراجعة الإطار التنظيمي والرقابي لدعم التمويل العقاري (يدعم البنك المركزي الإقراض المصرفي للأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة بما يعادل 0.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي)، كما تقوم السلطات حاليا بتحديث أسواق رأس المال، وتطويرالأطار المنظم للتأمين ،و تعزيز السوق الثانوية للسندات الحكومية و الذى سيساعد على تطوير منحنى العائد للبنوك لتسعير المخاطر. و تقديم قانون التمويل الصغير الجديد و الذى من المتوقع أن يدعم زياده أمكانية الحصول على التمويل وتهيئة الظروف لمزيد الائتمان، وتطوير و تسهيل دفع فواتير الهاتف المتحرك و الذى من شأنه أن يساعد أيضا في زيادة قاعدة عملاء البنوك وتطوير و تعزيز موقفها المالى.

- مبادرة زياده الاستثمار في الموارد البشرية ورأس المال المادي لتحقيق النمو الشامل:

و التى يمكن ان يتم تمويلها من مصادر محلية أو خارجية، او من خلال مبادرات مشاركة بين القطاعين العام والخاص. إن زياده الإنفاق العام على الصحة والتعليم والبحث العلمي تعتبر من أهم التكاليف التى نادى بها الدستور الجديد، وزياده الاستثمار في البنية التحتية، على الرغم من الحذرالذى يبرره البعض من زياده إرتفاع الدين العام. و يعتبر المؤتمر الذى تم عقده فى مارس 2015 فرصة لزيادة الاستثمار الخاص من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر لتوفير التمويل المطلوب للتنمية و لتقليل الالتزامات المباشرة والطارئة على الميزانية.

- مبادرة تشجيع المشاريع العملاقة، والتي هي حجر الزاوية في استراتيجية النمو :

مثل مشروع تطوير قناة السويس و الذى يمثل مشروعا كبيرا و لقد أعلنت السلطاعت مؤخرا عن بدء حفر ثمانية انفاق و توسيع ميناء شرق بورسعيد بتكلفة 5 مليارات جنيه مصرى ،و من المخطط الأنتهاء من خلال الخمس سنوات المقبلة، كما أعلنت عن بناء مجتمعات عمرانية جديده شرق النيل، و تدشين مدينة العلمين الجديده , كما أعلنت السلطات انه فى خلال عام و نصف من الأن سوف يتم عمل أكبر مزرعة اسماك فى شرق بورسعيد بمساحة مابين 50 الف الى 100 الف فدان و من المتوقع ان ينتج عن ذلك انتاج ما يقرب من 600 الف طن سمك سنويا على مدى العشر السنوات القادمة. و اعلنت السلطات كذلك عن مشروع نقل أجهزة الحكومة الى العاصمة الأدارية الجديده بجوار العين السخنة ،و استصلاح الطرق والبنية التحتية ، والتي هي حجر الزاوية في استراتيجية النمو والذى من المتوقع ان تساهم هذه الأصلاحات و المشاريع بقوة فى دعم التنمية المستدامة فى مصر، و توفير فرص عمل للجميع.

و بالرغم من هذه النظرة المتفائلة الأ ان التحديات التى يواجهها الأقتصاد المصرى كبيرة جدا سواء على المستوى المحلى ، او الأقليمى، و الدولى.

3.4 التحديات و المخاطر المحليةو الأقليمية و العالمية:

يشير(تقرير صندوق النقد الدولى على مصر فى 2015) أن أكثر القيود الملزمة للنمو وخلق فرص العمل في مصر تكمن فى مخاطر الاقتصاد الكلي، وتشوهات فى الاقتصاد الجزئي، وانخفاض الإنتاجية، وانخفاض فرص الحصول على التمويل، وفقر القدرة التنافسية الخارجية.

وتنعكس مخاطر الاقتصاد الكلي في ضعف السياسات المالية،و النقدية ،و التي تؤثر على

الثقةوجذب الاستثمارات، أما التشوهات الاقتصادية الجزئية تنبع من ارتفاع حجم االدعم، وأسواق العمل غير الفعالة، وضعف الحكم، و تزايد الفساد، والقيود على ممارسة الأعمال التجاريه (لمزيد من التفاصيل حول هذه القيود يمكن الرجوع الى تقرير الصندوق على الأقتصادى المصرى يناير 2015).

- يؤدى الدعم الكبير للطاقة الى تحيز لصالح إنتاج الصناعات كثيفة رأس المال وكثيفة الاستهلاك للطاقة وتحويل الموارد، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر،نحو هذه القطاعات على حساب الصناعات الفعالة كثيفة العمالة. و توجه العمالة الغير فعالة للشركات، وتزايد حجم القطاع غير الرسمي.

سيطرة القطاع العام بوجه عام على النشاط الأقتصادى، وإنتاج ما يقرب من 39 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي في 2014/2013. وعلى الرغم من عمليات الخصخصة التى إنعقدت في العقد الماضي ، فإن المؤسسات العامة لا تزال تسيطر على غالبية الأصول في القطاع المصرفي والتأمين، وفى قطاعات الاتصالات والنقل؛ وهي المهيمنة في قطاعات أخرى مثل النفط والغاز والتكرير، والكهرباء.

إنخفاض رأس المال البشري ، كما يتضح من انخفاض مؤشرات الصحة والتعليم، وضعف البية التحتية وخاصة الطرق والكهرباء يؤثر سلبيا على الإنتاجية. ونقص في تمويل التعليم وقلة مساهمة الشباب فى العمالة المنتجة، و تدهور خدمات الصحة العامة ، مما يحد ذلك كله من تكوين رأس المال البشري المطلوب للإنتاج.

انخفاض فرص الحصول على التمويل يشكل عائقا هاما في النمو. و انخفاض الأئتمان الممنوح للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقد الماضي. ويرجع السبب الأساسى فى ذلك الى تزايد اقتراض الحكومة من البنوك التجارية، الذي يدفع أسعار الفائدة صعودا وتقليل إمكانية الإقراض للقطاع الخاص. وتعدد الأختلالات الهيكلية ، كما هو مبين في ضعف و انخفاض الودائع المصرفية مما يؤدى الى انخفاض الأئتمان الموجه للشركات الصغيرة والمتوسطة.

المساهمة السلبية للقطاع الخارجي للنمو يعكس ضعف القدرة التنافسية الشاملة، حيث شكلت الصادرات السلعية غير النفطية 4.8 في المئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في

2014/2013. ولقد شكلت العوامل التالية من ضعف الروابط الخارجية، وإرتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقى، وبيئة الأعمال غير المواتية عوائق اساسية للنمو.

و مما سبق يمكن ان نخلص الى ان أهم ما يعوق الأقتصاد المصرى فى تخطيطه لتحقيق التنميه الشامله يكمن فى:

- مواجهة مشكلة الفقر و خاصة فى منطقة الصعيد و المناطق الريفية، و مشكلة البطاله و خاصة للشباب الخريجين و توفير فرص عمل مناسبة لهم.
- مواجهة الأختلالات فى الأقتصاد الكلى و الجزئى و توفير البنية التحتية اللازمة للنمو الشامل.
- الأمكانيات المادية و خاصة فى ضوء تهالك الميزانية العامة، و تفاقم مديونياتها فى ضوء الأزمات الأقتصادية و السياسية الأقليمية و العالمية.
- الأستقرار السياسى و الأمنى العالمى، والأقليمى، والقدرة على التغلب على العنف وهجمات التنظيمات الأرهابية التى تهدد أمن الأقتصاد المصرى، والمنطقة العربية، و اقتصادياتها، وهويتها.

فهل ستقر القيادات و السلطات المصرية، والعربية اصلاحات سياسية واقتصادية حقيقيه و جدية للتغلب على مشاكلها الأقتصادية مثل البطاله و الفقر ، وهل ستعمل على التوجه الجاد نحو بناء تكتلات اقتصادية و تأسيس شراكات عربية لزياده معدلات النمو و خلق المزيد من فرص العمل؟ وهل سيقدم المجتمع الدولى المساعدات المادية اللازمة، و تسهيل الأستثمارات الأجنبيه و توجيهها لمساعده مصر، و المنطقة للخروج من أزمتها الأقتصادية و السياسية؟

فماذا يريد الغرب و المجتمع الدولى هل يريد مساعدتنا ام هو يهدف الى وجود شرق اوسط جديد يحدد هو معالمه لتحقيق اهدافه الغير واضحة بالنسبة لنا؟ أن الأجابة على هذه الأسئلة هى التى تحدد مستقبل الأقتصاد السياسى و التنموى فى مصر، و فى منطقة الدول العربية بأكملها.

هوامش الدراسة

- منير الحمش(2005)، "مأزق التنمية فى بلدان العالم الثالث فى ظل أليات العولمة الاقتصادية"، المؤتمر العلمى السابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة .
- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة ومؤشراتها متاحة على الموقع التالي على شبكة الإنترنت:
- www.developpement-durable.gouv.fr/sndd

Aghion, P., & Howitt, P. (1992). A model of growth through creative destruction. Econometrica, 60(2), 323–351.

AFDB (Feb 2014). Egypt Economic Quarterly Review.

Basu, K. (2000). On the goals of development. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.) Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 61–86). Washington, D.C.: World Bank and Oxford University Press.

Bauer, P. T. (1984). Reality and rhetoric: Studies in the economics of development. London: Weidenfield & Nicolson.

Cohen, B. J. (1973). The question of imperialism: The political economy of dominance and dependence. New York: Basic Books.

Dang,G., and Pheng,S.(2015), " Theories of Economic Development", in Infrastructure Investments in Developing Economics The Case of Vietnam.Springer, available at : http://www.springer.com/978-981-287-247-0.

Domar, E. D. (1947). Expansion and Employment. The American Economic Review, 37(1), 34–55.

Dos Santos, T. (1973). The crisis of development theory and the problem of dependence in Latin America. In H. Bernstein (Ed.), Underdevelopment and development: The third world today: Harmondsworth: Penguin.

Elkan, W. (1995). An introduction to development economics (2nd ed.). New York: Prentice Hall.

Harrod, R. F. (1948). Towards a dynamic economics, some recent developments of economic theory and their application to policy. London: Macmillan.

IMF (2014). A Report on Arab Countries in transition Economic Outlook and key challenges, Washington DC.

IMF (2015). Staff Report; press release and statement by executive director for Arab Republic of Egypt, Feb 2015.

Johnson, H. (1971). A word to the third world: A Western economist's frank advice. Encounter, 37, 3–10.

Khan,M. and Senhadji,S.(2000). "Financial Development and Economic Growth: An overview", IMF Working Papers, WP/00/209.

Lal, D. (1983). The poverty of "development economics". London: Institute of Economic Affairs.

Lewis, W. A. (1954). Economic development with unlimited supplies of labour. The Manchester School, 22(2), 139–191.

Little, I. M. D. (1982). Economic development: Theory, policy, and international relations. New York: Basic Books.

Lucas, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. Journal of Monetary Economics, 22(1), 3–42.

Lundvall, Bengt-Ake (1992), "National systems of innovation: Towards a theory of innovation and interactive learning", in Oyelaran-Oyeyink and Mccormick (2007).

Marx, K.(1933).Capital. London: J. M. Dent.

Meier, G. M. (2000). The old generation of development economists and the new. In G. M. Meier & J. E. Stiglitz (Eds.), Frontiers of development economics: The future in perspective (pp. 13–50). Washington, D.C.: World Bank/Oxford University Press.

Mathhey Gray. (1998)." Economic Reform, privatization, and tourism in Egypt". Middle Eastern Studies, 34(2):91-112.

Millennium Development Report (2015), available at: http://www.un.org/millenniumgoals

Minier,J. (2001). Is Democracy a normal good? Evidence from democratic movements south. Economic Journal,67(4): 996-1009.

Nelson, R.R. (1993), National innovation systems: A comparative analysis, Oxford and New York, Oxford University Press, pp. 3–21.

Oyelaran-Oyeyink, B. and Mccormick, D. (2007), Industrial Clusters and Innovation Systems in Africa: Institutions, Markets, and Policy, United Nations University Press, Tokyo, pp. 1–310.

Pearce, D. W., & Turner, R. K. (1990). Economics of natural resources and the environment. New York: Harvester Wheatsheaf.

Porter, M. E. (1990), The Competitive Advantage of Nations, New York: Macmillan, pp. 1–556.

Romer, P. M. (1986). Increasing returns and long-run growth. Journal of Political Economy, 94 (5), 1002–1037.

Rostow, W. W. (1960). The stages of economic growth: A non-communist manifesto. Cambridge: Cambridge University Press.

Seers, D. (1979). The meaning of development, with a postscript. In D. Lehmann (Ed.), Development theory: Four critical studies (pp. 9–30). London: Cass.

Shamsul,M. (1999)."The Fate of Sustainable Development Under Neo-liberal Regimes in Developing Countries", International Political Science Review . 20(2): 197–218.

Smith, A. (1976). An inquiry in to the nature and causes of the wealth of nations. Oxford: Clarendon Press.

Todaro, M.(1998). Economic Development (6th ed.). London: Longman.

Todaro, M., & Smith, S. (2009). Economic development (10th ed.). Boston: Addison Wesley.

Treisman,D. (2000). The causes of corruption: A cross-national study. Journal of Public Economics, 76(3): 399-457.

UN (2015). Division for Sustainable Development, UN-DESA United Nations Environment Programme UN Conference on Trade and Development report.

UNCTAD (2013). Trade and development and the global partnership beyond 2015. UN system task team on the post 2015 UN Development Agenda.

UNCTAD (2013). Science, Technology, and innovation for sustainable development in the global partnership beyond 2015. UN system task team on the post 2015 UN Development Agenda.

USAID (2002). Privatization Coordination Support Unit, The Results and Impacts of Egypt's Privatization Program, pp:1-83.

World Bank. (1991). World development report 1991: the challenge of development. Washington, D.C.: World Bank.

World Bank. (2000). Entering the 21st century—World development report 1999/2000. New York: Oxford University Press.

World Bank. (2003). Sustainable development in a dynamic world—Transforming institutions, growth, and quality of life (World Development Report). Washington, D.C.: World Bank/ Oxford University Press.

World Commission on Environment and Development. (1987). Our common future. New York: Oxford University Press.